Journal of Azzaytuna University (JAZU)
JAZU Homepage: https://azzujournal.azu.edu.ly
ISSN (Print):2523-1006, ISSN (Online): 3105-4420 DOI: 10.35778/jazu.i55.a555

تحولات وإتجاهات ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الليبي دراسة سوسيولوجية تحليلية للفترة الزمنية من 1999 الى 2023

المختار عمر محمد الجدي*
قسم علم الاجتماع، جامعة الزيتونة، ترهونة،ليبيا
e.eljadei@azu.edu.ly
المؤلف المرسل: (*)

تاريخ استلام المقال: 26أغسطس 2025 ، تاريخ المراجعة: 25سبتمبر 2025، تاريخ القبول : 29سبتمبر 2025

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة جنوح الأحداث في ليبيا من خلال مقارنة بين فترتين زمنيتين: 1999–2010 و2012–2023. أظهرت النتائج زيادة ملحوظة في معدلات الجنوح بعد عام 2011، وهو ما يتماشى مع التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد بعد الثورة. حيث تراجع دور الأسرة والمدرسة، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، كان له تأثير كبير في ارتفاع معدلات الجنوح. كما تبين أن الفئة العمرية الأكثر عرضة للجنوح هي فوق 14 سنة، وأن الذكور يشكلون الغالبية العظمى من الجانحين.

تم ربط هذه الظاهرة بعدة عوامل، أبرزها ضعف التماسك الأسري، التهميش الاجتماعي، وانعدام الاستقرار الأمني. كما أظهرت النتائج أن الجرائم العنيفة أصبحت أكثر انتشارًا بعد 2011، بينما انخفضت الجرائم ذات الطابع المالي. كما تم رصد زيادة في الجرائم المجهولة في الفترة الأخيرة بسبب ضعف التنسيق الأمني.

توصلت الدراسة إلى أن البيئة الاجتماعية بعد 2011، بما في ذلك النزاعات المسلحة والتفكك الأسري، أسهمت في زيادة تعقيد هذه الظاهرة. بناء على هذه النتائج، أوصت الدراسة بإصلاح الجهاز القضائي، وتعزيز دور الأسرة والمدرسة، وتطوير المناهج الدراسية لتشمل الأمتثال القانوني والانحراف السلوكي، بالإضافة إلى دعم قدرات الأجهزة الأمنية وتقويتها.

الكلمات المفتاحية: جنوح الأحداث – ليبيا – التحولات السياسية – الجرائم العنيفة – التفكك الأسري.

ABSTRACT: This study aims to analyze the phenomenon of juvenile delinquency in Libya by comparing two periods: 1999–2010 and 2012–2023. The results show a significant rise in delinquency rates after 2011, reflecting the political and social changes following the revolution. The decline of family and school roles, alongside worsening security and economic conditions, played a major role in this increase. The most affected group is males over 14 years old.

Several factors contributed to this phenomenon, including weak family cohesion, social marginalization, and unstable security. The results also show that after 2011, violent crimes became more common, while financial crimes declined. Recently, an increase in unidentified crimes has been noted, which is attributed to poor coordination among security agencies.

The study concluded that the social environment after 2011, including armed conflict and family disintegration, contributed to the increased complexity of this phenomenon. Based on these findings, the study recommended reforming the judicial system, strengthening the role of the family and school, developing curricula to include legal compliance and behavioral deviance, and supporting and strengthening the capabilities of security agencies.

Keywords: Juvenile Delinquency – Libya – Political Transformations – Violent Crimes – Family Disintegration.

 This is an open access article under the CC BY-SA license.

1- المقدمة

تعد ظاهرة جنوح الأحداث واحدة من القضايا الاجتماعية التي تثير قلقًا متزايدًا في المجتمعات الحديثة، وذلك لما تعكسه من مؤشرات واضحة على وجود خلل في البناء الاجتماعي، وضعف في عمليات التنشئة، وتراجع فعالية مؤسسات الضبط الاجتماعي. فالطفل يولد خاليًا من الميل إلى الجريمة، وتعد براءته في هذه المرحلة ناتجة عن عدم تمييزه بين الخطأ والصواب، إلا أن البيئة التي ينشأ فيها تلعب دورًا أساسيًا في تشكيل شخصيته وتوجيه سلوكياته، سواء في اتجاه الانضباط أو الانحراف. وتشير أغلب الدراسات إلى أن الفقر، والتفكك الأسري، وضعف الإشراف، وغياب العدالة الاجتماعية، تعد من أبرز العوامل التي قد تدفع الحدث نحو سلوك منحرف.

وفي الحالة الليبية، شهد المجتمع خلال العقدين الأخيرين، وخاصة بعد عام 2011، تحولات عميقة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أفرزت تحديات أمنية ومجتمعية كبيرة، وأسهمت في تفشي ظواهر الانحراف بين فئة الشباب والأحداث، سواء من حيث عدد الحالات أو من حيث طبيعة الجرائم المرتكبة، ما يعكس هشاشة البيئة الاجتماعية المحيطة بهذه الفئة.

1.1. مشكلة الدراسة:- شهد المجتمع الليبي تحولات جوهرية بعد 17 فبراير 2011م شملت البنى السياسية والاقصادية والامنية والاجتماعية، وتجلت هذه التحولات في إنهيار مؤسسات الدولة وتفككها نتج عنها إنتشار الفوضى المسلحة وتفشي العنف المجتمعي وتدهور الاقتصاد وانتشار المخدرات بمختلف انواعها وانعدام الامن وتزايد الانقسامات المجتمعية (الجهوية والقبلية) وحروب خلفت موجات نزوح داخلية كبيرة، مما أدى الى تفاقم ظاهرة جنوح الاحداث أدت الى ارتفاع معدلات الجريمة بمختلف أنواعها بين أوساط الشباب القصر ودفعهم الى إرتكاب سلوكيات منحرفة. وإستنادا الى ما سبق ذكره فإن مشكلة الدراسة تكمن في تساؤل رئيسي مفاده:

ما مدى تأثير التحولات السياسية والاجتماعية بعد عام 2011 على معدلات جنوح الأحداث في ليبيا؟

وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

1. ما الخصائص الديمغرافية (العمر، النوع، نوع الجريمة، الموقع الجغرافي) للاحداث الجانحين خلال فترة الدراسة؟
2. ما الاتجاه العام لمعدلات جنوح الاحداث في ليبيا خلال الفترة من 1999م حتى 2023م؟
3. ما أبرز انواع الجرائم التي يرتكبها الاحداث في ليبيا؟

2.1. أهداف الدراسة:

1. التعرف على الخصائص الديمغرافية للأحداث الجانحين في ليبيا خلال الفترة من 1999 إلى 2023، من حيث العمر، النوع، نوع الجريمة، والموقع الجغرافي.
2. تحليل الاتجاه العام لمعدلات جنوح الأحداث في ليبيا خلال الفترة من 1999م حتى 2023م.
3. تحديد أكثر أنواع الجرائم شيوعًا بين الأحداث، وفهم طبيعتها وانتشارها داخل المجتمع الليبي خلال فترة الدراسة.

3.1. أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة من خلال الاتي:

- **الأهمية العلمية** : تساهم الدراسة في سد نقص في الأدبيات العلمية التي تربط بشكل تحليلي بين التحولات المجتمعية الشاملة ومعدلات الجنوح لدى الأحداث في السياق الليبي.
- **الأهمية التطبيقية** :تقدم الدراسة بيانات وتحليلات يمكن أن تكون مرجعًا أساسيًا لواضعي السياسات ومخططي البرامج في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والأجهزة الأمنية والقضائية في وضع سياسات فعالة للحد من الظاهرة وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

4.1. مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

مفهوم الانحراف: يعرف اصطلاحا بأنه الابتعاد عن المسار المحدد، أو هو انتهاك لقواعد ومعايير المجتمع، تلصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع، أو هو انتهاك القواعد الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج عن حدود التسامح العام في المجتمع (أبو الخطيب وآخرون، 1984،ص78).

ويعرف اجرائيا بإنه كل سلوك يمارسه الطالب داخل الجامعة يكون فيه انتهاك لقواعد الجامعة ومعاييرها، هي تلك الأفعال والتصرفات غير المقبولة في المجتمع أخلاقيا واجتماعيا وعرفيا وقانونيا، حيث يتلقى صاحبها عقابا من مؤسسة المجتمع القانونية.

الجنوح:– ومن بين الباحثين الاجتماعين الذين تناولوا موضوع الجناح نجد روبرت ميرتون فيعرف الجناح بأنه " لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي، ولكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره" (العصرة، 1974، ص27).

أما كافان Kavan فيعرف الجناح بأنه" الفعل الذي يقوم به الحدث الذي يتسم بمخالفة القوانين السائدة ، ويؤدي إلى إلحاق الأذى والضرر بالفرد أو بمستقبله أو حياته في المجتمع "(عارف، 1981، ص 4).

ويعرف **إجرائيًا** بأنه مجموعة السلوكيات أو الأفعال التي تنطوي على مخالفة القانون أو القيم والمعايير الاجتماعية، التي يرتكبها أفراد تقل أعمارهم عن 18 عامًا. وتشمل هذه السلوكيات الانخراط في جرائم مثل تعاطي المخدرات، وتُوثق هذه الأفعال من خلال السجلات الرسمية لدى الجهات المختصة، مثل الشرطة، المحاكم، ومراكز إصلاح الأحداث.

الحدث :هو الصغير في الفترة من بلوغ الثالثة، حتى بلوغه السن التي حددها القانون للرشد والمحددة بثماني عشرة سنة (الوريكات، 2013،ص 35).

ويعرف الحدث إجرائيًا بأنه الفرد الذي تجاوز السابعة من عمره ولم يتعدَّ الثامنة عشرة، أي أنه في مرحلة عمرية انتقالية بين الطفولة والنضج، حيث يكون قد بدأ في إدراك الواقع من حوله دون أن يكتمل وعيه وإدراكه بشكل ناضج. وبذلك الحدث شخصًا لم يعد طفلًا بمعناه الكامل، ولا يعد في الوقت نفسه شابًا راشدًا مكتمل النمو العقلي والانفعالي.

الاتجاهات: ويقصد الباحث بالاتجاهات في هذه الدراسة بأنها تشير الى المسارات أو الأنماط المتكررة أو المستمرة لمعدلات أو أنواع جنوح الأحداث خلال الفترات الزمنية المدروسة، سواء بالارتفاع، الانخفاض، أو الاستقرار، وليس الاتجاهات والميول الفكرية للافراد.

2– الدراسات السابقة:

دراسة قطوسة، عفاف (2022) بعنوان جماعة الأصدقاء ودورها في تشكيل السلوك الانحرافي دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين بدار تربية وتوجيه الأحداث بتاجوراء طرابلس ومصلحة الإصلاح والتأهيل بمليته، التي هدفت الى التعرف على دور جماعة الأصدقاء في التأثير على الحدث في تشكيل السلوك الانحرافي، وتمثلت عينتها في (115) مفردة من العاملين بدار تربية وتوجيه الأحداث بتاجوراء طرابلس ومصلحة الإصلاح والتأهيل بمليته، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات على وفق المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي، وكان من ابرز نتائجها أن جماعة الأصدقاء لها دور في التأثير على الحدث، و أن أهم مظاهر تشكيل سلوك المنحرف للحدث سلوك التدخين.

دراسة الزهراني، نايف (2022) بعنوان دور التماسك الأسري في الحد من حالات انحراف الأحداث :دراسة ميدانية في مدينة تبوك، التي هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التماسك الأسري وأهميتة للزوجين ولكافة أفراد الأسر ، وكذلك التعرف على علاقة العوامل المؤثر على تماسك الأسرة (الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية والدينية) بانحراف الأحداث .كما هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث، ومحاولة التوصل إلى تدابير وقائية من شأنها أن تحد من ظاهرة جنوح الأحداث، وتمثلت عينتها في (113) أسرة من سكان حي اليرموك بمدينة تبوك، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات على وفق المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي، وأسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج الرئيسية، أبرزها: العوامل الاجتماعية: تمثلت في تأثير سوء العلاقة بين الزوجين وضعف تحمل المسؤولية من قبل أحد الطرفين، حيث أظهرت الدراسة أن هذه العوامل لها علاقة مباشرة بانحراف الأحداث.العوامل الاقتصادية: تمثلت في كثرة متطلبات واحتياجات الأسرة وعدم القدرة على تدبير هذه الاحتياجات، وهو ما ينعكس سلبًا على تماسك الأسرة. العوامل النفسية: أظهرت الدراسة أن الإحساس بالأمن والأمان وإبداء مشاعر الحب والود بين أفراد الأسرة من العوامل النفسية المؤثرة في تماسك الأسرة وعلاقته بانحراف الأحداث. العوامل الصحية: تمثلت في الاهتمام بنظافة المنزل وتهويته بشكل سليم حفاظًا على صحة أفراد الأسرة، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الصحية الوقائية في حال إصابة أي فرد بمرض معدي. وأخيرًا، أكدت الدراسة أن أكثر العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث تتمثل في تأثير رفاق السوء، وضعف الرقابة الأسرية.

دراسة الهشلمون، رانيا (2020) بعنوان تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في انحراف الأحداث دراسة ميدانية على دور تربية وتأهيل الأحداث التابعه لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، وهدفت الدراسةالى التعرف على تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في الأردن، والتعرف إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة (a=0.05) تعزى للمتغيرات الديمغرافية التي اعتمدتها الدراسة. ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من جميع الأحداث في دار أحداث مركز أسامة، وبلغ عددهم (112) حدثاً، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، من أبرزها أن للبيئة الأسرية تأثيرًا كبيرًا في انحراف الأحداث، كما تبين وجود تأثير ملحوظ للبيئة المدرسية في هذا السياق. وأشارت النتائج كذلك إلى أن بيئة الأصدقاء (جماعة الأقران) تمارس تأثيرًا متوسطًا على انحراف الأحداث، وهو ما ينطبق أيضًا على البيئة الترويحية والثقافية، بما في ذلك وسائل الإعلام والممارسات الدينية. أما من الناحية الاقتصادية، فقد أظهرت الدراسة أن للبيئة الاقتصادية تأثيرًا كبيرًا يسهم في دفع الأحداث نحو الجنوح.

دراسة طرشون، هناء (2020) بعنوان العوامل الاجتماعية المؤدية الى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث– دراسة ميدانية بمؤسسة إعادة التربية بالحجار، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الكامنة وراء جنوح الأحداث، والسعي إلى تقديم مجموعة من الحلول والمقترحات الوقائية التي قد تُسهم في الحد من تفشي هذه الظاهرة ، وتمثلت عينتها في (21) حدثا من الأحداث الموقوفين بمؤسسة إعادة التربية بالحجار، تتراوح أعمارهم بين 14 و 18 سنة، واستخدمت أداة المقابلة لجمع البيانات على وفق المنهج الوصفي ، وأسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج الرئيسية، من أبرزها أن التفكك الأسري يُعد من العوامل الأساسية المساهمة في جنوح الأحداث، إلى جانب تأثير رفاق السوء، ووجود حالات انحراف سابقة داخل الأسرة. كما بينت الدراسة أن الفقر وتدني الحالة الاقتصادية للأسرة، بالإضافة إلى تأثير البيئة الاجتماعية المحيطة، تُعد من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في سلوك الحدث وانحرافه.

دراسة الحراحشة، راكان (2018) بعنوان العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى انحراف الأحداث في الأردن، التي هدفت الى معرفة العوامل الإجتماعية التي تؤدي الى انحراف الأحداث في الاردن، وتمثلت عينتها في (100) مفردة من جميع الأحداث المقيمين في دور

رعاية الأحداث في مناطق (عمان والزرقاء وإربد)، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي الشامل، وكان من ابرز نتائجها أن أغلبية الأحداث الجانحين في الأردن هم من الفئة العمرية (15-18)، من ذوي الدخل المنخفض، وإن أكثر الأحداث الجانحين يعيشون ضمن أسر كبيرة الحجم، كما أن المستوى التعليمي للوالدين يتركز في المستوى الجامعي، كما بينت الدراسة أن أكثر الجرائم التي يرتكبها الأحدث هي جرائم السرقة وتعاطي المخذرات، وأشارت نتائج الدراسة الى أن الأحداث الجانحين تعرضوا لمعاملة قاسية تتصف أحيانا بالعنف والعدوان.

1.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة جنوح الأحداث، يتضح أن معظمها ركّز على السياقات الاجتماعية في دول عربية، سواء في المشرق أو المغرب العربي، مثل الأردن، الجزائر، السعودية، وفلسطين. وقد انصب اهتمام هذه الدراسات على الجوانب الاجتماعية والنفسية التي تحيط بالأحداث، كالفقر، التفكك الأسري، تأثير جماعة الرفاق، وضعف الروابط الأسرية. وغالبًا ما اعتمدت هذه البحوث على المنهج الوصفي، مستخدمة أدوات مثل الاستبانة والمقابلة الميدانية، وطبقت على عينات من نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل.

وقد اختلفت الدراسة الحالية عما سبقها من دراسات، حيث اعتمدت على تحليل زمني ممتد يغطي فترة طويلة (من 1999 حتى 2023)، ما يُمكّن من تتبّع التغيرات البنيوية التي طرأت على الظاهرة عبر الزمن، و كذلك اعتمادها على بيانات رسمية موثوقة صادرة عن إدارة البحث الجنائي بوزارة الداخلية الليبية، مما يمنح نتائجها قوة ومصداقية من الناحية الإحصائية، بالاضافة الى استخدامها لإطار نظري مزدوج يجمع بين نظرية اللامعيارية لروبرت ميرتون ونظرية المخالطة الفارقة لإدوين سذرلاند، مما يُتيح تحليل الظاهرة من زاويتين: بنيوية وتفاعلية.

2.2. النظريات الموجهة للدراسة:

النظرية اللامعيارية (Robert Merton):

نظرية الأنومي (Anomie) التي طرحها روبرت ميرتون تتناول حالة من التفكك أو انعدام التوازن بين الأهداف الثقافية التي يروج لها المجتمع، مثل النجاح، الثروة، والمكانة الاجتماعية، وبين الوسائل المشروعة المتاحة لتحقيق تلك الأهداف مثل التعليم، والعمل، وتكافؤ الفرص. عندما يواجه الأفراد هذا التناقض بين الطموحات المجتمعية المعلنة والفرص الفعلية المتاحة، يصبحون أكثر عرضة للتحول إلى مسارات انحرافية متنوعة، والتي تعد رد فعل تكيفي لهذا التوتر البنيوي. في هذا السياق، قام ميرتون بتحديد خمسة أنماط رئيسية للتكيف مع هذا الوضع الاجتماعي المتأزم:

1. التوافق (Conformity): وهو النمط الأكثر شيوعًا، حيث يلتزم الأفراد بالأهداف الثقافية للمجتمع ويقبلون بها، وفي الوقت نفسه يتبعون الوسائل المشروعة لتحقيقها.
2. الابتكار (Innovation): يحدث عندما يتمسك الأفراد بالأهداف الثقافية، لكنهم يعجزون عن تحقيقها بالوسائل المشروعة، فيلجؤون إلى طرق غير قانونية أو منحرفة مثل السرقة أو الاحتيال للوصول إلى تلك الأهداف.
3. الطقوسية (Ritualism): في هذا النمط، يلتزم الأفراد بالوسائل المؤسسية بشكل صارم، ولكنهم يتخلون عن الأهداف الثقافية أو يقللون من أهميتها، بحيث يتحول سلوكهم إلى ممارسة شكلية بلا دافع حقيقي.

4. الانسحاب (Retreatism): يتمثل في رفض الأهداف والوسائل معًا، حيث ينسحب الأفراد من التفاعل الاجتماعي، ويظهر ذلك في حالات مثل الإدمان، التشرد، أو الانعزال النفسي والاجتماعي.

5. التمرد (Rebellion): هذا النمط يتجاوز مجرد الرفض ليصل إلى محاولة تغيير الأهداف والوسائل بشكل جذري، من خلال السعي لإعادة تشكيل النظام الاجتماعي القائم (Bania & Mallick, 2021, p. 4).

ومن الجدير بالذكر أن الطبقات الاجتماعية الدنيا هي الأكثر عرضة للوقوع في الأنماط المنحرفة، خصوصًا الابتكار والانسحاب، وذلك بسبب ضعف قدرتها على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المعلنة. فكلما اتسعت الفجوة بين الأهداف الثقافية والوسائل المتاحة، زادت احتمالية ظهور السلوك المنحرف آلية للتكيف. بناء على ذلك، تبرز نظرية ميرتون بوضوح كيف يمكن للاختلالات البنيوية في المجتمع أن تسهم في نشوء ظواهر الانحراف الاجتماعي والجنوح، خصوصًا بين الفئات المحرومة والمهمشة (Bania & Mallick,2021).

نظرية المخالطة الفارقة (Edwin Sutherland):

نظرية المخالطة الفارقة للعالم الأمريكي إدوين سذرلاند تُعد واحدة من أبرز النظريات السوسيولوجية التي تناولت تفسير السلوك الإجرامي في إطار العوامل الاجتماعية والتفاعل الجماعي. وتستند هذه النظرية إلى فكرة رئيسية تقول إن السلوك الإجرامي يتم اكتسابه من خلال عملية تعلم اجتماعية تحدث خلال التفاعل مع الآخرين، وخاصة داخل الجماعات الأولية مثل الأسرة وجماعة الأقران، ويؤكد سذرلاند أن السلوك الانحرافي ليس نتيجة لصفات وراثية أو انحراف فطري، بل هو نتيجة تفاعل الفرد مع أفراد أو جماعات تحمل أفكارًا ومواقف تُبرر السلوك الإجرامي، مما يؤدي إلى تبني تلك المواقف والانخراط في السلوك المنحرف.

وقد وضع سذرلاند تسعة مبادئ أساسية لتفسير ظاهرة الجنوح، من أبرزها أن الجريمة تتعلم تمامًا كما أي نشاط اجتماعي آخر، وأن الفرد يصبح جانحًا عندما تطغى المواقف والأفكار المؤيدة للانحراف على تلك التي تدين الجريمة. وتشير النظرية أيضًا إلى أن المدة والتكرار والأهمية وكثافة العلاقات الاجتماعية مع الجماعات المنحرفة لها تأثير كبير في احتمالية تبني الفرد لسلوك جنائي. وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في تفسير جنوح الأحداث، خصوصًا في البيئات الاجتماعية الهشة، حيث تعد جماعة الأصدقاء المصدر الرئيسي لاكتساب القيم والمعايير السلوكية (Maloku, A. 2020).

3– نوع الدراسة ومنهجها: تندرج هذه الدراسة ضمن نطاق الدراسات الوصفية التحليلية، التي تعتمد على البيانات الثانوية الموثقة في التقارير الرسمية للجريمة من سنة 1999 إلى سنة 2023م. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة جنوح الأحداث وتحليل أبعادها واتجاهاتها الزمنية، كما تم توظيف المنهج المقارن لمقارنة اتجاهات الظاهرة بين الفترات الزمنية المختلفة التي شملتها الدراسة.

3.1. مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث الجانحين المسجلين في التقارير السنوية للجريمة الصادرة عن إدارة البحث الجنائي الليبية خلال الفترة من 1999 إلى 2023، وفق التصنيفات القانونية المعتمدة، مع اقتصار التعريف على من هم دون سن الثامنة عشرة. أما **عينة الدراسة**، فتشمل جميع الحالات المسجلة ضمن تلك التقارير خلال الفترة ذاتها، مع استثناء بيانات عام 2011 بسبب عدم توفرها نظرا لعدم توفرها بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد انذاك..

3.2. ادوات جمع البيانات:– اعتمدت هذه الدراسة على التقارير السنوية للجريمة الصادرة عن إدارة البحث الجنائي بوزارة الداخلية الليبية لجميع بيانات جنوح الاحداث عن الفترة من سنة 1999م الى سنة 2023م.

3.3. حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1999 الى سنة 2023، وتم استبعاد سنة 2011.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على بيانات جنوح الاحداث في ليبيا، كما وردت في التقارير السنوية الصادرة عن إدارة البحث الجنائي الليبية.

الحدود الموضوعية : تركز الدراسة على تحليل ظاهرة جنوح الاحداث فقط، ولا تشمل جنوح البالغين.

4.3. التصميم الزمني للتحليل: تم تقسيم الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة (1999–2023) إلى أربع مراحل زمنية متتالية، بمعدل ست سنوات لكل مرحلة (كما مبين أدناه)، على النحو التالي: **الفترة الأولى** من عام 1999 إلى عام 2004، **الفترة الثانية** من عام 2005 إلى عام 2010، **الفترة الثالثة** من عام 2012 إلى عام 2017، **الفترة الرابعة** من عام 2018 إلى عام 2023. وقد تم استبعاد عام 2011 من الدراسة، نظرا لاندلاع ثورة 17 فبراير في تلك السنة، وما رافقها من أحداث أمنية واضطرابات، مما حال دون إعداد بيانات رسمية موثوقة من قبل الجهات المعنية، حيث تعذر تضمينها في التحليل في الدراسة الحالية.

4– عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

جدول (1) عدد قضايا جنوح الاحداث من سنة 1999 الى سنة 2023

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1999	1002	2007	1159	2015	108	2023	1415
2000	1105	2008	1391	2016	113		
2001	850	2009	1492	2017	128		
2002	994	2010	1390	2018	197		
2003	687	2011	لاتوجد بيانات	2019	200		
2004	757	2012	242	2020	269		
2005	841	2013	147	2021	514		
2006	1044	2014	124	2022	930		

*المصدر: جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية، 1999–2023، باستثناء2011.

السنة	1999– 2004	2005– 2010	2012–2017	2018–2023
عدد قضايا الجنوح	5395	7317	862	3525

*المصدر: إعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية لجهاز المباحث الجنائية 1999–2023، باستثناء سنة 2011.

يتضح من بيانات جدول (1) أن قضايا جنوح الأحداث قد شهدت تباينا ملحوظًا عبر الفترات الزمنية الأربع التي تغطيها الدراسة. ففي الفترة ما قبل عام 2011 (1999–2010)، يمكن ملاحظة اتجاه تصاعدي في عدد قضايا الجنوح، حيث ارتفعت من(5,395) قضية خلال الفترة 1999–2004 إلى (7,317) قضية في الفترة 2005–2010. هذه الزيادة قد تعكس تأثير مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل تفكك الروابط الأسرية، أو ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب.

أما بعد عام 2011، فقد شهدت الأرقام تغيرا جذريا، إذ انخفض عدد القضايا بشكل حاد خلال الفترة 2012–2017 إلى (862) قضية فقط، وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة. ويمكن تفسير هذا التراجع بعوامل عدة، أبرزها الانهيار المؤسسي الذي أعقب ثورة فبراير، حيث أضعفت الأوضاع الأمنية والسياسية قدرة الجهات المعنية على توثيق قضايا الجنوح ومتابعتها بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى غياب الرقابة الفعلية وتهالك البنية الأمنية للدولة. ومع ذلك، تظهر الفترة 2018–2023 ارتفاعا نسبياً في عدد القضايا، حيث بلغ عددها (3,525) قضية، وهو ما قد يدل على بداية استعادة بعض قدرات التوثيق، أو ربما نتيجة لاستمرار الظروف التي تغذي الجنوح، كاستمرار الانفلات الأمني، وتفشي المخدرات، وغياب مؤسسات الرعاية والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى إنتشار ظاهرة السلاح والجماعات المسلحة.

جدول (2) نوع جرائم جنوح الاحداث من سنة 1999 الى سنة 2023م:

السنة / نوع الجريمة	1999–2004	2005–2010	2012–2017	2018–2023
جنايات ضد الاشخاص	572	640	173	404
جنايات ضد الاموال	213	351	36	109
جنايات اخرى	84	193	33	71
جنح ضد الاشخاص	2442	3306	244	1255
جنح ضد الاموال	1384	2168	299	1332
جنح اخرى	387	598	74	298
مخالفات	268	61	3	56
المجموع	5395	7317	862	3525

***المصدر: إعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية لجهاز المباحث الجنائية 1999–2023، باستثناء سنة 2011.**

يوضح جدول (2) أنماط الجرائم التي ارتكبها الأحداث خلال الفترات الزمنية الممتدة من 1999 إلى 2023، وقد أظهرت البيانات تحولات ملحوظة في طبيعة الجرائم بين مرحلتي ما قبل وما بعد عام 2011، وهو ما يعكس التأثيرات الاجتماعية والسياسية التي مر بها المجتمع الليبي خلال هذه المدة.

أولاً: الفترة ما قبل 2011 (1999–2010):- تشير البيانات أن الجنح ضد الأشخاص كانت أكثر أنواع الجرائم شيوعا بين الأحداث، حيث بلغ عددها خلال المرحلتين الأولى والثانية (1999–2010) ما مجموعه (5,748) قضية، مما يدل على أن غالبية الجنوح في

تلك المرحلة كان في قضايا غير جسيمة نسبيا، مثل الشجار، التعدي اللفظي، أو الاعتداءات البسيطة. كما تسجل نسبة مرتفعة نسبيا من الجنح ضد الأموال قد بلغ مجموعها (3,552) جريمة خلال الفترتين، مما يدل على أن السرقات والاعتداءات المالية كانت أيضا من بين الجرائم المتكررة. أما الجنايات بمختلف أنواعها، فقد جاءت في مرتبة أقل نسبيًا من حيث العدد، مما قد يعكس أن أغلب الجنوح كان ضمن سلوكيات بسيطة أو متكررة لا ترقى إلى مستوى الجرائم الكبرى.

ثانيًا: الفترة ما بعد 2011 (2012–2023): تظهر البيانات تغيرا واضحا في نمط الجنوح، حيث يتبين من بيانات جدول (2) انخفاض حاد في الجرائم ضد الأموال سواء على مستوى الجنايات أو الجنح، فقد انخفضت جنايات الأموال من (213) إلى (109)، والجنح المالية من (1,384) إلى (1,332)، وهو ما قد يرتبط بانكماش النشاط الاقتصادي، أو تغير طبيعة الضبط والرصد في المؤسسات الأمنية. وفي المقابل، ارتفعت جنح الأشخاص مجددًا بعد 2011، لتصل إلى (1,255) قضية في الفترة 2018–2023، مما قد يعكس زيادة حدة التوترات الاجتماعية أو تنامي السلوك العنيف في أوساط الأحداث، خاصة في ظل الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة. كما يلاحظ كذلك الانخفاض الشديد في المخالفات خلال الفترة 2012–2017، حيث لم تسجل سوى (3) حالات، مقارنة (بـ268) مخالفة في الفترة الأولى، مما قد يُعزى إلى انشغال الأجهزة الأمنية بقضايا كبرى خلال فترات النزاع المسلح، على حساب المخالفات البسيطة. ومن خلال المقارنة بين الفترتين، يتضح أن طبيعة الجنوح تغيرت بشكل لافت؛ ففي حين كانت الجنح المرتبطة بالأموال والأشخاص هي السائدة قبل عام 2011، أصبحت الجرائم الأكثر ارتباطًا بالعنف الشخصي هي الأبرز في المرحلة اللاحقة. هذا التحول قد يفهم في ضوء التداعيات النفسية والاجتماعية التي لحقت بالشباب الليبي بعد سنة2011، حيث أسهمت ظروف عدة مثل غياب الأمن، وتدهور مؤسسات الدولة، وتفشي السلاح، وانتشار الجماعات المسلحة، في خلق بيئة حاضنة للعنف والانحراف. كما أن العوامل الاقتصادية كالبطالة وتراجع الخدمات الاجتماعية قد دفعت بعض الأحداث نحو ارتكاب سلوكيات غير مشروعة، مع تراجع أدوار الأسرة، والمدرسة، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

من خلال تحليل البيانات، يلاحظ أن هناك انخفاضا عاما في الجرائم ذات الطابع المالي، مقابل ارتفاع في الجرائم المرتبطة بالعنف، خاصة في الفترة التي أعقبت عام 2011. هذا التحول في طبيعة الجنوح يعكس إلى حد كبير تغير البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الأحداث، إذ انتقلت من بيئة كان يغلب عليها الطابع البسيط أو التقليدي للجنوح، إلى بيئة تتسم بقدر أكبر من العنف والتوتر الاجتماعي. ويبدو أن ما شهده المجتمع الليبي من اضطرابات سياسية وانهيار مؤسسي عقب سنة2011 قد ترك أثرا واضحا على سلوكيات الأحداث، وأسهم في إعادة تشكيل أنماط الجنوح، لتصبح أكثر ارتباطًا بسلوكيات عنيفة وعدوانية، مما يستدعي ضرورة إجراء تحليل دقيق للسياقات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالظاهرة في هذه المرحلة.

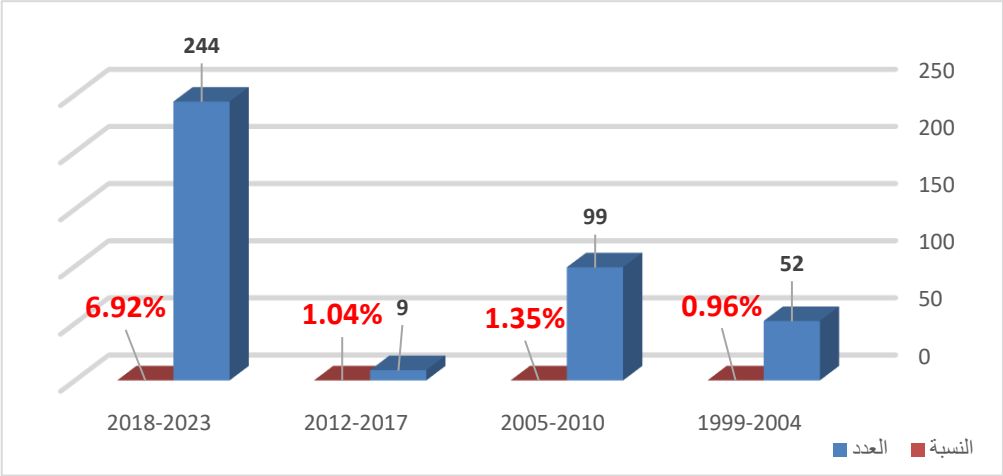

شكل (1) الجرائم المجهولة للاحداث من سنة 1999 الى سنة 2023م

يوضح شكل (1)، أن نسبة الجرائم المجهولة التي ارتكبها الأحداث قد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا بعد عام 2011، حيث بلغت (1.04%) خلال الفترة 2012–2017، ثم ارتفعت بشكل حاد إلى (6.92%) في الفترة 2018–2023، مقارنة بنسبة لم تتجاوز(1.35%) في الفترات السابقة. حيث يمكن تفسير هذا الارتفاع بحدوث تراجع واضح في فاعلية الأجهزة الأمنية بعد الثورة، نتيجة لتفكك مؤسسات الدولة، وانخفاض مستوى التنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة الجريمة، خاصة الشرطة والنيابة العامة. كما أسهم ضعف الإمكانيات التقنية ونقص الكوادر المدربة في إضعاف قدرة هذه المؤسسات على الكشف عن الجرائم أو تحديد هوية مرتكبيها، وهو ما انعكس على زيادة الجرائم المجهولة. ومن العوامل التي قد تفسر هذا التغير كذلك تصاعد العنف المنظم وانتشار الجماعات المسلحة، التي غالبًا ما تتحرك خارج إطار القانون، مما يعقّد من جهود التتبع والتحقيق. ويمكن القول إن هذا الارتفاع في الجرائم المجهولة لا يعكس بالضرورة زيادة عدد الجرائم، بقدر ما يشير إلى ضعف القدرة المؤسسية على التعامل معها بفاعلية.

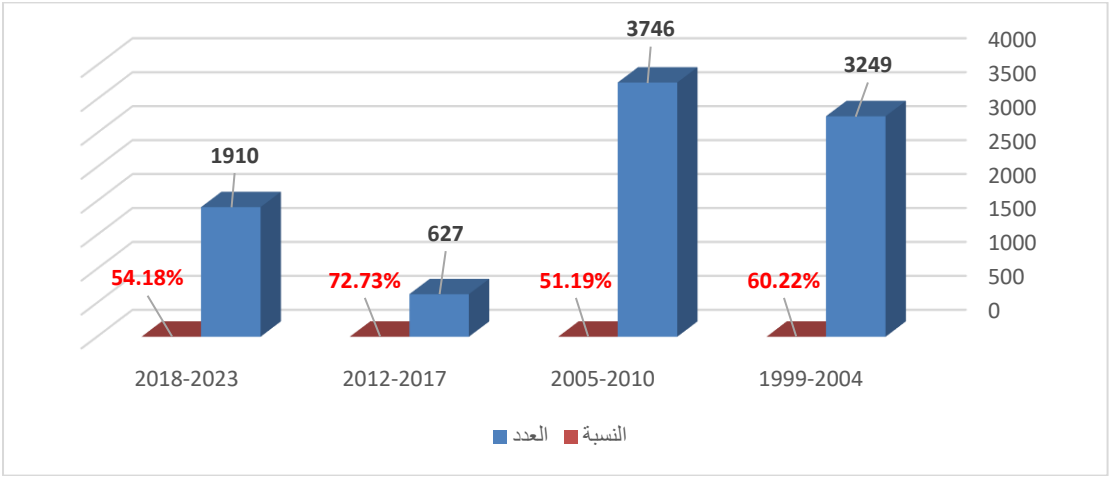

شكل (2) الجرائم المنتظرة لمحاكمة للاحداث من سنة 1999 الى سنة 2023م

يوضح شكل (2)، أن نسبة القضايا المنتظرة للمحاكمة ظلت مرتفعة في مختلف الفترات الزمنية المشمولة بالدراسة، مما يعكس وجود تحديات متكررة في آلية التعامل مع قضايا الأحداث داخل النظام القضائي. وقد تبين أن أعلى نسب التأخير في البت بالقضايا

سجلت خلال الفترتين 2004–1999بنسبة (60.22%)، و 2017–2012بنسبة (72.73%)، ما يدل على أن هاتين الفترتين شهدتا تراكمًا واضحًا في القضايا. كما نلاحظ أنه بالرغم من انخفاض عدد القضايا انخفض بعد عام 2011 من (3746) إلى (627) قضية، ثم ارتفع قليلًا إلى (1910 قضية) ، إلا أن النسب المئوية ظلت مرتفعة، حيث بلغت (72.73%) للفترة 2012–2017 و (54.18%) للفترة 2018–2023، مما يعني أن قلة العدد لا تعكس بالضرورة تحسنا في كفاءة المعالجة القضائية. وقد يرجع ذلك الى عدة أسباب أبرزها بطء في الإجراءات القضائية وتعقيد في المسارات القانونية، وتراكم القضايا نتيجة تأخير البت فيها لأسباب إدارية أو تنظيمية، نقص الكوادر القانونية **أو** عدم الاستقرار المؤسسي، لا سيما في الفترة التي أعقبت أحداث عام 2011، وهو ما أثر بشكل مباشر على كفاءة عمل الجهاز القضائي. حيث تشير المعطيات إلى حاجة ماسة لإصلاحات إجرائية وإدارية في منظومة العدالة الخاصة بالأحداث، لضمان تسريع البت في القضايا وتحقيق العدالة في وقت مناسب.

ونستنتج مما سبق، ان الزيادة في الجرائم المجهولة بعد 2011، تشير إلى خلل أمني بعد انهيار مؤسسات الدولة، وتراجع في قدرة الأجهزة الأمنية على كشف المجرمين، أو قد يكون الأحداث أنفسهم جزءًا من جماعات يصعب ملاحقتها قانونيا. أما فيما يتعلق بإستمرار ارتفاع نسبة الجرائم المنتظرة للمحاكمة، فأن الأمر قد يعكس خللاً في الجهاز القضائي الليبي في التعامل مع جرائم الأحداث، مما يتطلب الحاجة إلى أصلاحات هيكلية في القضاء والأمن والعدالة الاجتماعية. بينما يتبين خلال الفترة 2012–2017 تراجعا في عدد القضايا، لكن ذلك قد يكون نتيجة انخفاض التوثيق والمتابعة بسبب الانقسامات السياسية والنزاعات المناطقية وانهيار النظام الإداري.

جدول (3) الجرائم الاحداث حسب النوع من سنة 1999 الى سنة 2023م.

السنة / النوع	1999–2004	2010–2005	2017–2012	2023–2018
ذكور	5218	6446	886	3090
إناث	401	426	95	269

***المصدر: إعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية لجهاز المباحث الجنائية 1999–2023، باستثناء سنة 2011.**

يتبين من جدول (3) وجود تفاوتا واضحا ومستمرا في عدد الجرائم بين الأحداث الذكور والإناث خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تناولتها الدراسة. حيث تظهر البيانات أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من مرتكبي الجرائم في جميع المراحل، بفارق كبير عن الإناث. فعلى سبيل المثال، في الفترة من 1999 إلى 2004، بلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل الذكور (5,218) قضية، مقابل (401) للإناث، أي أن عدد الجرائم لدى الذكور يفوق نظيره لدى الإناث بما يزيد عن 13 ضعفًا. واستمرت هذه الفجوة في الفترة التالية (2005–2010)، حيث ارتفع عدد جرائم الذكور إلى (6,446) قضية، بينما سجلت الإناث (426) قضية، مع بقاء الفارق النسبي على المستوى نفسه تقريبًا.

وفي الفترتين اللاحقتين (2012–2017) و(2018–2023)، وعلى الرغم من التراجع العام في عدد القضايا مقارنة بالفترات السابقة، فإن الفارق بين النوعين ظل ملحوظًا .فخلال الفترة الأخيرة (2018–2023) مثلًا، ارتكب الذكور (3,090) جريمة، بينما لم تتجاوز الجرائم المسجلة لدى الإناث (269). وتشير هذه الفروقات إلى أن ظاهرة جنوح الأحداث لا تزال تميل بوضوح نحو الذكور، وهو أمر يمكن تفسيره من خلال عدد من العوامل، من أبرزها الاختلاف في الأدوار الاجتماعية والتنشئة التربوية بين النوعين، حيث

تحظى الفتيات غالبا برقابة أسرية ومجتمعية أكثر تشددا، إلى جانب أنماط الجرائم المنتشرة بين الذكور، التي كثيرا ما تتصل بالعنف الجسدي أو السلوكيات المرتبطة بالشارع، وهي أنماط أقل شيوعا بين الإناث.

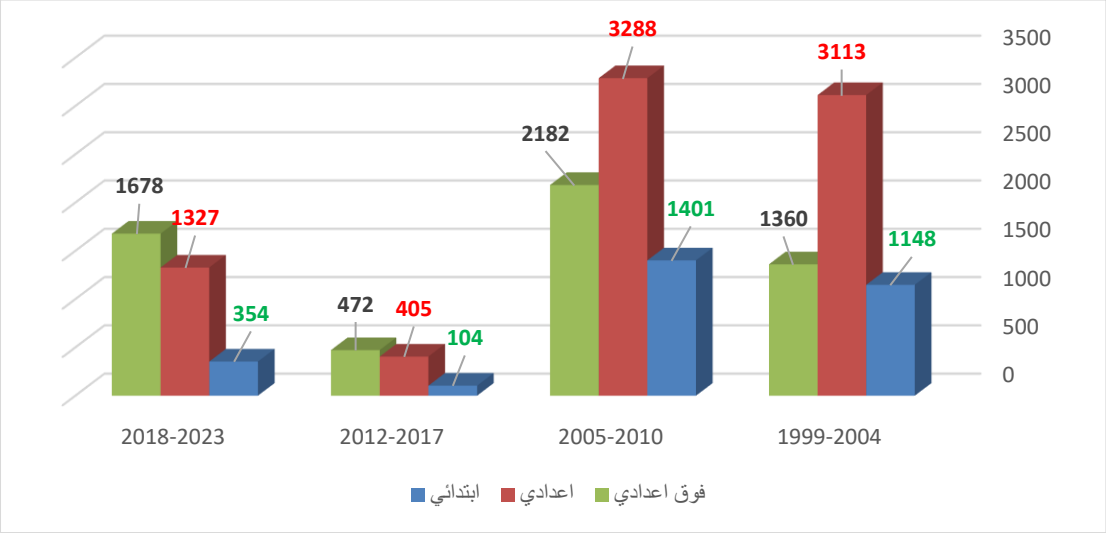

شكل (3) عدد الاحداث حسب المستوى الدراسي

يوضح شكل (3) أن الفئة التعليمية الأكثر تمثيلاً بين الأحداث الجانحين في مختلف الفترات الزمنية هي فئة التعليم الإعدادي، حيث بلغت ذروتها خلال الفترة من 2005 إلى 2010 بعدد (3,288) حالة. وهذا يدل على أن مرحلة التعليم الإعدادي تُعد من أكثر المراحل حساسية من حيث قابلية الأحداث للانخراط في سلوكيات منحرفة، وهو ما قد يرتبط بطبيعة هذه المرحلة العمرية التي تتسم بالتحولات النفسية والاجتماعية، وضعف الرقابة الذاتية، فضلاً عن الانفصال التدريجي عن الأسرة والمدرسة. وفي المقابل، يلاحظ ارتفاع تدريجي في أعداد الجانحين من فئة ما فوق الإعدادي، خاصة في الفترتين الأخيرتين (2012–2017) و(2018–2023)، حيث ارتفع العدد من (472) إلى (1,678) حالة. ويعد هذا الارتفاع مؤشرا لافتا على اتساع رقعة الظاهرة لتشمل فئات تعليمية أعلى، الأمر الذي قد يعبر عن تغير في طبيعة الجنوح أو عن خلل أعمق في منظومة التعليم، وربما في السياسات الاجتماعية والاقتصادية الموجهة للشباب، لا سيما في مراحل المراهقة المتأخرة. أما فئة التعليم الابتدائي، فقد كانت الأقل تمثيلًا في جميع الفترات، مما قد يفسر بأن الغالبية العظمى من الأحداث لا ينخرطون في سلوك الجنوح قبل تجاوز هذه المرحلة العمرية، أو أن الرقابة الأسرية والمدرسية تكون أكثر حضورًا خلال هذه المرحلة. وانطلاقًا من هذه المؤشرات، يمكن القول إن المستوى التعليمي بحد ذاته لا يبدو كافيا لردع الجنوح، بل إن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تلعب دورا مؤثرا، مثل طبيعة البيئة الاجتماعية، ومستوى الاستقرار داخل الأسرة، ومدى فاعلية التوجيه التربوي والنفسي داخل المؤسسات التعليمية. كما أن تصاعد أعداد الجانحين من الفئات التعليمية العليا يستدعي الوقوف على مدى كفاءة المناهج، وفاعلية آليات الكشف المبكر والتدخل الوقائي داخل المدارس والمعاهد.

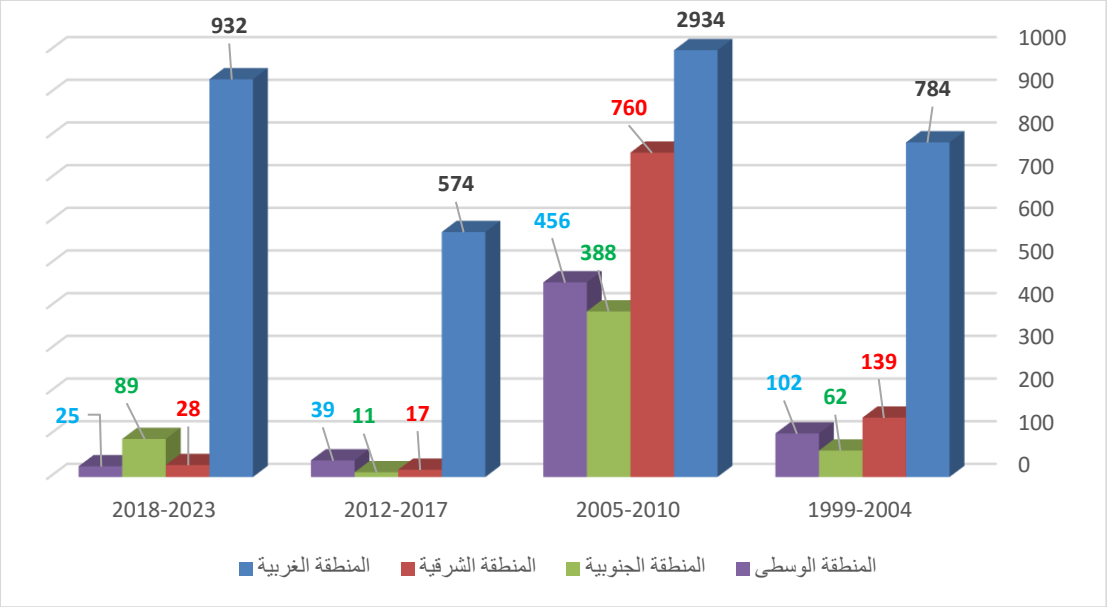

شكل (4) جرائم الاحداث حسب المنطقة[1]

يتضح من بيانات شكل (4) وجود تفاوت واضح في توزيع جرائم الأحداث بين المناطق الجغرافية الأربع خلال الفترات الزمنية التي تناولتها الدراسة. فقد سجلت المنطقة الغربية أعلى معدلات الجنوح على مدار جميع الفترات، حيث ارتفع عدد القضايا من 784 في الفترة 1999–2004 إلى ذروته في 2005–2010 (بـ 2,934) قضية، ثم شهد انخفاضا في 2012–2017 إلى (574) قضية، قبل أن يعاود الارتفاع مجددا إلى (932) حالة في الفترة الأخيرة (2018–2023). ويشير هذا النمط إلى أن ظاهرة جنوح الأحداث لا تزال مستمرة ومؤثرة في المنطقة الغربية، رغم التفاوت بين الفترات. وفي المقابل، جاءت المنطقة الشرقية في المرتبة الثانية من حيث عدد القضايا، لكنها بفارق كبير عن المنطقة الغربية .فقد بلغت ذروتها (بـ 760) حالة خلال الفترة 2005–2010، إلا أنها سجلت انخفاضا حادا بعد ذلك، إذ تراجعت إلى (17) حالة فقط في 2012–2017، و(28) حالة في 2018–2023. أما المنطقة الجنوبية فقد سجلت ارتفاعا نسبيا في الفترة 2005–2010 (بـ 388) قضية، لكنها سرعان ما تراجعت بشكل كبير في الفترتين اللاحقتين. كذلك، بقيت المنطقة الوسطى في مستويات منخفضة عموما، مع أعلى عدد مسجل في الفترة 2005–2010 (بـ 456) قضية، تلاها تراجع تدريجي حتى نهاية الفترة المدروسة.

وقد تعزى استمرارية الظاهرة في المنطقة الغربية، إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها الكثافة السكانية المرتفعة، وتمركز المراكز الحضرية الكبرى، والتنوع الاجتماعي والاقتصادي داخل الإقليم، ما قد يشكل بيئة محفزة لبعض مظاهر الانحراف. كما أن وجود أحياء سكنية مكتظة وغياب التنظيم في بعض الاحياء قد يسهم في غياب الرقابة والاحتواء الاجتماعي الفعال. أما بالنسبة للانخفاض الحاد في

[1] هذا التقسيم المناطقي ليس تقسيم رسمي بل هو تقسيم من اعداد الباحث لأغراض التحليل في الدراسة الحالية.
- المنطقة الغربية وتشمل طرابلس، الزاوية، الجفارة، جنزور، تاجوراء، القره بوللي، زوارة، النواحي الاربعة، نالوت، الزنتان، غريان، غدامس،صبراته، العجيلات، صرمان، يفرن ، مزده.
- المنطقة الشرقية وتشمل بنغازي، الابيار، امساعد، اجدابيا، البيضاء، المرج، الهلال النفطي، شحات، طبرق، الواحات.
- المنطقة الجنوبية وتشمل سبها، الشاطي، أوباري، الكفرة، مرزق، القطرون، وادي الحياة، غات.
- المنطقة الوسطى وتشمل سرت، مصراتة، زليتن، الخمس، ترهونة، بني وليد، امسلاته، الجفرة.

المناطق الأخرى، ولا سيما الشرقية والجنوبية، فقد يكون ناتجًا عن انخفاض الكثافة السكانية، أو تراجع فعالية التوثيق الأمني والإحصائي خلال فترات معينة، خاصة في ظل الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت 2011، وهو ما قد يؤثر على دقة الرصد الحقيقي للظاهرة.

جدول (4) جرائم الاحداث حسب العمر

النوع	العمر	1999–2004	2005–2010	2012–2017	2018–2023
ذكور	اقل من 14سنة	754	562	66	208
	فوق14سنة	4464	5884	820	2882
اناث	اقل من 14سنة	57	47	7	53
	فوق 14سنة	344	379	88	216

***المصدر: إعداد الباحث استنادا الى التقارير السنوية لجهاز المباحث الجنائية 1999–2023، باستثناء سنة 2011.**

تشير بيانات جدول (4) إلى أن النسبة الأكبر من الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث تتركز ضمن الفئة العمرية التي تتجاوز 14 سنة، سواء لدى الذكور أو الإناث. وقد لوحظ هذا الاتجاه بشكل ثابت عبر جميع الفترات الزمنية التي تناولتها الدراسة، ما يؤكد أن مرحلة المراهقة المتأخرة تمثل نقطة تحول حرجة في سلوك الأحداث من حيث احتمالية الانخراط في الجنوح. فعلى سبيل المثال، سجلت فئة الذكور الذين تزيد أعمارهم على 14 سنة أعلى الأرقام على مدار الفترات الأربع، حيث بلغ عدد الحالات في الفترة 2005–2010 نحو (5,884) حالة، مقابل (562) فقط في الفئة العمرية دون 14 سنة. وينطبق النمط نفسه على الفترات الأخرى، حيث ظلّت الغالبية العظمى من الجانحين من الذكور ضمن الفئة العمرية الأكبر، مع تفاوت نسبي في الأعداد من فترة إلى أخرى، إلا أن الاتجاه العام بقي ثابتًا. أما بالنسبة للفئة العمرية دون 14 سنة، فقد كانت أعداد الجرائم أقل بشكل واضح سواء لدى الذكور أو الإناث، وهو ما يشير إلى أن السلوك الجانح يقل احتمال ظهوره في المراحل العمرية المبكرة، وقد يعزى ذلك إلى زيادة الرقابة الأسرية، وارتباط الطفل الوثيق بالبيئة الأسرية والمدرسية في تلك المرحلة.

وبالنظر إلى بيانات الإناث، فقد ظهر النمط نفسه، حيث كانت الجرائم المرتكبة من الإناث فوق 14 سنة أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بمن هنّ دون هذا السن، رغم أن العدد الإجمالي لجرائم الإناث يظل منخفضا نسبيا بالمقارنة مع الذكور. ففي الفترة 2018–2023، مثلًا، ارتكب عدد (216) من الإناث جرائم ضمن الفئة الأكبر سنًا، مقابل (53) فقط من الفئة الأصغر.

من خلال هذه المؤشرات، يمكن الاستنتاج أن الفئة العمرية فوق 14 سنة تمثل الشريحة الأكثر عرضة للتأثر بالعوامل المؤدية للجنوح، سواء كانت هذه العوامل اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية. لذلك، فإن هذه المرحلة تتطلب اهتماما خاصا من حيث تصميم برامج التوعية

والتقويم وتنفيذها، سواء في إطار الأسرة أو المؤسسة التعليمية أو المجتمع المحلي، وذلك لما تتمتع به هذه المرحلة من أهمية بالغة ,اثرها المباشر في تشكيل ملامح السلوك المستقبلي للحدث.

5– مناقشة النتائج في إطار النظرية والدراسات السابقة :

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ظاهرة جنوح الأحداث في ليبيا قد شهدت تغيرات ملحوظة عبر الفترتين الزمنيتين المدروستين (1999–2010) و(2012–2023)، سواء من حيث حجم الظاهرة أو خصائص الجانحين الديموغرافية، مثل العمر والنوع، أو من حيث طبيعة الجرائم وتوزيعها الجغرافي. وقدكشفت النتائج عن اتجاه تصاعدي في معدلات الجنوح خلال مرحلة ما بعد 2011، وهو يعكس تأثير التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي بعد سنة2011، التي أسهمت في تفكك مؤسسات الضبط الاجتماعي، وتراجع دور الأسرة والمدرسة، وتدهور الأوضاع الأمنية والمعيشية.

وتتطابق هذه النتائج إلى حدكبير مع ما توصلت إليه دراسة قطوسة، عفاف (2022)، التي أشارت إلى الدور الكبير لجماعة الرفاق في دفع الأحداث نحو سلوكيات منحرفة، وهو ما ظهر جليا في الدراسة الحالية، حيث تبين أن أغلب الجانحين ينتمون إلى الفئة العمرية فوق 14 سنة، وهي الفئة الأكثر حساسية لتأثير الأقران، خصوصًا في ظل ضعف الرقابة الأُسرية بعد 2011. وهذا التفسير يتوافق مع ما طرحته نظرية المخالطة الفارقة، التي تفسر إن الجنوح ينشأ عن المخالطة المباشرة مع جماعات تتبنى قيما منحرفة (Maloku, A.2020).

كذلك، تؤكد نتائج الدراسة الحالية على ما جاء في دراسة الزهراني، نايف (2022)، التي ربطت بين ضعف التماسك الأسري وسوء العلاقة بين الوالدين من جهة، وارتفاع معدلات انحراف الأحداث من جهة أخرى. وقد ظهر هذا الارتباط بوضوح في الواقع الليبي ما بعد الثورة، حيث أدت النزاعات المسلحة وحالات النزوح والانقسامات السياسية الاجتماعية إلى تفكك النسيج الأسري، وغياب الرقابة والمتابعة الفعالة لسلوك الأبناء. وهذا ينسجم مع ما اكدت عليه نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند، التي تبين أن غياب الرقابة والرعاية داخل الأسرة يفتح المجال أمام الأحداث للانخراط في جماعات منحرفة تسهم في تشكيل سلوكهم الإنحرافي(Maloku, A.2020).

وتتفق أيضا نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة الهشلمون، رنيا (2020)، التي أكدت على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية خلفية لانتشار جنوح الأحداث، حيث أشارت الدراسة الحالية إلى ضعف التحصيل التعليمي لدى أغلب الجانحين، وانتشار الظاهرة في المناطق التي تعاني من التهميش وضعف الخدمات، وهي مؤشرات تدعم فرضية ارتباط الجنوح بالهشاشة الاجتماعية. وهذا يتوافق مع ما طرحته نظرية ميرتون اللامعيارية، التي تشير إلى أن الانحراف يحدث نتيجة وجود فجوة بين الأهداف المجتمعية المشروعة والوسائل المتاحة لتحقيقها، ما يدفع الأفراد، خصوصا في البيئات المهمشة، إلى إرتكاب سلوكيات منحرفة وسيلة بديلة لتحقيق تلك الأهداف (Bania & Mallick, 2021).

أما دراسة طرشون، هناء (2020)، فقد بينت أن الفقر، والتفكك الأسري، ورفاق السوء تمثل أبرز العوامل المؤدية للجنوح، وهي نفس العوامل التي بدت بارزة في السياق الليبي بعد 2011، في ظل تزايد البطالة، وتراجع مستوى التعليم، وانتشار المخدرات، وغياب العدالة الاجتماعية، ما أسهم في خلق بيئة مشجعة على إنتشار السلوك الجانح بين الأفراد. وهذا يتوافق مع ما تؤكده نظرية ميرتون اللامعيارية، التي ترى أن الانحراف ينشأ من وجود فجوة بين الأهداف المجتمعية المعلنة مثل النجاح والاندماج الاجتماعي وتحقيق الذات، وبين الوسائل المشروعة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. فعندما يحرم الفرد من فرص التعليم والعمل والحياة الكريمة، يشعر بالإحباط والتهميش، مما يدفعه أحيانًا إلى اللجوء لسلوكيات المنحرفة بديلا عن شعوره بالفشل (Bania & Mallick, 2021).

كما أظهرت نتائج الدراسة الحالية أيضا تطابقا مع ما ورد في دراسة الحراحشة، راكان (2018)، التي بينت أن الفئة العمرية بين 15 و18 عامًا هي الأكثر عرضة للجنوح، خاصة في البيئات التي تعاني من ظروف معيشية صعبة، وهو ما تؤكده البيانات بالدراسة الحالية من خلال النسبة المرتفعة للأحداث الجانحين من الفئة العمرية فوق 14 سنة، ومعظمهم من الذكور. حيث تتوافق هذه النتيجة مع نظرية ميرتون اللامعيارية، التي ترى أن انسداد الأفق، وغياب الفرص يدفعان الأفراد إلى اللجوء إلى سلوكيات منحرفة بديلا لتحقيق أهدافهم (Bania & Mallick, 2021). كما تتماشى مع نظرية المخالطة الفارقة التي تؤكد أن انخراط الأفراد في جماعات منحرفة، خاصة في غياب الرقابة الأسرية والمؤسساتية، يسهم في دفعهم للانخراط في إرتكاب سلوكيات غير مشروعة (Maloku, A.2020).

وعند الربط بين النتائج المتوصل إليها والإطار النظري للدراسة، يتضح أن نظرية اللامعيارية (Anomie) التي قدمها روبرت ميرتون تقدم تفسيرا بنيويا دقيقا لظاهرة الجنوح، حيث تؤدي الفجوة بين الأهداف المجتمعية (كالنجاح والثراء) والوسائل المشروعة لتحقيقها، إلى دفع بعض الأفراد، خصوصًا من الفئات المحرومة، نحو سلوكيات غير قانونية على انها بدائل للوصول إلى تلك الأهداف (Bania & Mallick,2021). وينسجم هذا التفسير مع الواقع الليبي بعد 2011، حيث تزايدت مظاهر الفقر، والتفاوت، والحرمان، وظهر ذلك بشكل واضح في المناطق الغربية والجنوبية.

كما تفسر نظرية المخالطة الفارقة لإدوين سذرلاند سلوك الأحداث من منظور التفاعل الاجتماعي، حيث تؤدي العلاقات المتكررة مع جماعات تتبنى قيما منحرفة، في ظل غياب التوجيه الأسري والمدرسي، إلى تعلم السلوك الإجرامي تدريجيًا (Maloku, A. 2020). وقد ظهرت هذه النتيجة بوضوح في الدراسة الحالية من خلال التركيز على تأثير جماعة الرفاق، خصوصًا لدى فئة المراهقين الذين أصبحوا أكثر عرضة للانخراط في بيئات منحرفة بعد ضعف أدوار مؤسسات التنشئة في ليبيا منذ ما يزيد على عشر سنوات. لذا، فإن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تتشابه مع الأدبيات السابقة، وتنسجم مع التفسيرات النظرية المعتمدة، مما يعزز من مصداقيتها، ويوفر فهما أعمق لطبيعة جنوح الأحداث في ليبيا، لكونها ظاهرة معقدة ناتجة عن تداخل عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، ضمن سياق مجتمعي يشهد حالة من التغير الجذري الذي شهده المجتمع الليبي بعد سنة2011.

6– نتائج الدراسة:

–1– أظهرت الدراسة أن عدد قضايا جنوح الأحداث ارتفع تدريجيًا قبل عام 2011، ثم انخفض بشكل حاد في الفترة 2012–2017، قبل أن يعاود الارتفاع بين 2018–2023، مما يعكس تأثير التغيرات السياسية والأمنية على التوثيق والمتابعة.

–2– أوضحت البيانات أن الجرائم ذات الطابع العنيف، وخاصة "الجنح ضد الأشخاص"، أصبحت أكثر شيوعا بعد عام 2011، وهو ما يدل على تصاعد السلوك العنيف في أوساط الأحداث نتيجة الانفلات الأمني وتراجع مؤسسات التنشئة.

–3– كشفت النتائج عن انخفاض واضح في الجرائم ذات الطابع المالي بعد 2011، وهو ما قد يعكس تراجع النشاط الاقتصادي أو ضعف الأجهزة الأمنية في رصد هذا النوع من الجرائم.

–4– بينت الدراسة أن نسبة القضايا المنتظرة للمحاكمة ظلت مرتفعة (تجاوزت 50% في جميع الفترات)، مما يشير إلى مشكلات في الأداء القضائي وتأخر البت في قضايا الأحداث.

–5– أظهرت البيانات ارتفاعا كبيرا في نسبة الجرائم المجهولة بعد عام 2011، خصوصًا في الفترة 2018–2023 حيث بلغت ما نسبته (6.92%)، نتيجة ضعف قدرات الأجهزة الأمنية وتراجع التنسيق بين المؤسسات المعنية.

-6- كشفت الدراسة أن أغلب الجانحين ينتمون إلى الفئة العمرية فوق 14 سنة، مما يؤكد أن هذه الشريحة هي الأكثر عرضة لإرتكاب السلوك الجانح، وخاصة في ظل غياب الرقابة الأسرية.

-7- أظهرت النتائج أن الذكور يشكلون الغالبية العظمى من الأحداث الجانحين في جميع الفترات، بفارق يفوق (10) أضعاف عن الإناث، وهو ما يرتبط بأدوار اجتماعية مختلفة ومراقبة أسرية أكثر تشددًا على الفتيات.

-8- أوضحت الدراسة أن فئة التعليم الإعدادي سجلت أعلى نسبة بين الجانحين، تليها فئة ما فوق الإعدادي، مما يشير إلى ضعف دور المؤسسات التعليمية في الوقاية والتوجيه.

-9-أظهرت النتائج أن المنطقة الغربية سجلت أعلى معدلات الجنوح في كل الفترات، مقارنة بباقي المناطق، وهو ما قد يعزى إلى الكثافة السكانية، وتفاوت الخدمات، وانتشار السلاح في بعض المدن.

-10- توصلت الدراسة إلى أن البيئة الاجتماعية بعد 2011، بما فيها النزاعات المسلحة، وغياب الأمن، وتفكك الأسرة، أسهمت في إعادة تشكيل أنماط الجنوح لتصبح أكثر عنفا وتعقيدا من الفترة التي سبقت 2011.

7- التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، يخرج الباحث بعدة توصيات قد تسهم في الحد من ظاهرة جنوح الأحداث ومعالجة الأسباب المؤدية إليها:

-1- ضرورة إصلاح الجهاز القضائي المتعلق بقضايا الأحداث، خاصة أن الدراسة أظهرت استمرار ارتفاع نسبة القضايا المنتظرة للمحاكمة، وهو ما يشير إلى وجود تأخير واضح في البث فيها.

-2- تقوية قدرات الأجهزة الأمنية في متابعة الجرائم وكشفها، خصوصاً بعد أن لاحظت الدراسة ارتفاع الجرائم المجهولة بشكل كبير بعد 2011، مما يدل على ضعف في الإمكانيات والتنسيق الأمني.

-3- الاهتمام بالفئة العمرية التي تتجاوز 14 سنة، لأنها الأكثر عرضة للجنوح حسب نتائج الدراسة، وهذا يتطلب إعداد برامج توعوية وإرشادية تستهدف هذه الفئة في المدارس والمجتمع.

-4- تؤكد الدراسة على أهمية تعزيز دور الأسرة والمدرسة في التوجيه والرقابة، خاصة بعد أن أظهرت الدراسة تراجع هذا الدور بشكل ملحوظ بعد 2011، مما سمح بانتشار السلوك المنحرف بين الأحداث.

-5- التركيز على المناطق التي تشهد ارتفاعا في معدلات الجنوح، مثل المنطقة الغربية، من خلال توفير خدمات اجتماعية وتعليمية وبرامج وقائية تستهدف الأحداث بشكل مباشر.

-6-إنشاء قاعدة بيانات موحدة ودقيقة خاصة بجنوح الأحداث، لتسهيل عمليات التوثيق والتحليل، خاصة أن الدراسة واجهت صعوبات في بعض الفترات بسبب غياب البيانات.

-7- العمل على تطوير المناهج الدراسية، وخاصة في المرحلتين الإبتدائية والإعدادية، لتتضمن مناهج تتعلق بالانضباط القانوني والانحراف السلوكي تهدف إلى ترسيخ حس المسؤولية وتعزيزها واحترام القانون لدى النشء.

المراجع

- أبو الخطيب، فؤاد.، وآخرون (.1984). *معجم علم النفس والتربية* (الجزء الأول). الهيئة العامة لشؤون المطابع- مصر.

– الحراحشة، ركان راضي (2018). العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف الأحداث في الأردن .*مجلة العلوم الاجتماعية، 46*(3)، 214–235.

– الزهراني، نايف بن جمعان (2022). دور التماسك الأسري في الحد من حالات انحراف الأحداث: دراسة ميدانية في مدينة تبوك .*المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 3*(29)، 207–247. https://doi.org/10.52133/ijrsp.v3.29.7

– العصره، منير (1974).*انحراف الأحداث ومشكلة التقويم* .المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر.

– القطوسة، عفاف إبراهيم رمضان (2022). جماعة الأصدقاء ودورها في تشكيل السلوك الانحرافي: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين بدار تربية وتوجيه الأحداث بتاجوراء طرابلس ومصلحة الإصلاح والتأهيل بمليته .*مجلة الأصالة، الجمعية الليبية لعلوم التربية، (2)، 327–358.*

– الهشلمون، رنيا محمد عطية (2020). تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في انحراف الأحداث: دراسة ميدانية على دور تربية وتأهيل الأحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في الأردن .*مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، (185)، الجزء الثاني، 413–465.*

– الوريكات، عياد عواد (2013).*نظريات علم الجريمة* .دار وائل للنشر–عمان.

– طرشون، هناء. (2020). العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث: دراسة ميدانية بمؤسسة إعادة التربية بالحجار .*مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، (4)، 107–124.*

– عارف، محمد (1981) .*الجريمة في المجتمع* (ط. 2). مكتبة الأنجلو المصرية.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (1999). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 1999. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس–ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2000). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2000. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس–ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2001). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2001. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس–ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2002). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2002. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس–ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2003). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2003. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس–ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2004). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2004. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس–ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2005). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2005. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس–ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2006). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2006. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس– ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2007). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2007. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس– ليبيا.

– الإدارة العامة للبحث الجنائي (2008). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2008. اللجنة الشعبية العامة للأمن العام: طرابلس– ليبيا.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2009). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2009. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2010). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2010. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2012). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2012. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2013). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2013. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2014). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2014. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2015). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2015. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2016). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2016. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2017). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2017. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2018). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2018. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2019). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2019. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2020). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2020. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2021). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2021. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2022). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2022. وزارة الداخلية الليبية.

– جهاز المباحث الجنائية، وزارة الداخلية الليبية (2023). التقرير السنوي عن الجريمة لسنة 2023. وزارة الداخلية الليبية.

- Bania, S.,& Mallick, R. (2021). Sociology of deviance: Emerging concepts and theories. International Research Journal of Education, 2(1), 1-9. https://www.irjweb.com/V2I1-1.pdf

- Maloku, A. (2020). Theory of Differential Association. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 9 (1), 170-178. Doi: 10.36941/ajis-2020-0015